مرســوم ســلطاني

رقــم ٤٤ / ٢٠١٢

بالتصديق على ملحق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الفرنسية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٠/٤٥ بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومة السلطنة وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقعة في باريس بتاريخ ١ يونيو ١٩٨٩م ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠٤ بالتصديق على ملحق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الفرنسية والبروتوكول المرفق به الموقعين في مسقط بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦م ،

وعلى ملحق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع في مسقط بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ الموافق ٨ ابريل ٢٠١٢م ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنــا بمــا هــو آت

المـادة الأولـــى

التصديق على الملحق المشار إليه .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٩ من شـــــوال سنة ١٤٣٣هـ

الموافــق : ٢٧ من أغسطس سنة ٢٠١٢م

قابوس بن سعيد

سـلطان عمـان

ملحـق

لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي

بين

حكومة سلطنة عمان

وحكومة الجمهورية الفرنسية

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الفرنسية ، رغبة منهما في تعديل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ، الموقعة في باريس في ١ يونيو ١٩٨٩م ، والمعدلة بالملحق الموقع عليه بمسقط في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦م (ويشار إليهما فيما بعد بـ"الاتفاقية") قد اتفقتا على الآتي :

المـادة الأولـــى

تستبدل المادة العاشرة من الاتفاقية بالمادة التالية :

" المـادة العاشـرة

الأتاوات

١ - أ - الأتاوات التي تستحق في دولة متعاقدة وتدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة الأخرى .

ب - ومع ذلك ، يجوز أن تفرض أيضا على مثل هذه الأتاوات الضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وطبقا لقوانين هذه الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الأتاوات مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على نسبة (٧٪) سبعة بالمائة من إجمالي مبلغ الأتاوات .

٢ - عبارة "الأتاوات" المنصوص عليها في هذه المادة تعني المبالغ المدفوعة أيا كان نوعها مقابل استخدام أو الحق في استخدام حقوق الملكية الأدبية أو الفنية أو العلمية وتشمل أفلام التصوير السينمائي والعلامات الصناعية أو التجارية والتصميمات والنماذج والخطط والتركيبات والتصميمات السرية وكذلك المعلومات المتعلقة بالخبرات المكتسبة في المجال الصناعي والتجاري أو المجال العلمي .

٣ - لا تسري أحكام الفقرة (١) إذا كان المالك المستفيد من الأتاوات مقيما في دولة متعاقدة ويباشر نشاطا في شركة أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوات عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها أو مقر ثابت كائن فيها ، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الأتاوات ترتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة أو المقر الثابت . وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٦) أو المادة (١٢) بحسب الأحوال .

٤ - تعتبر الأتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيما في هذه الدولة ، ومع ذلك إذا كان لدى الشخص الذي يدفع الأتاوات - سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها - منشأة مستقرة أو مقر ثابت في دولة متعاقدة يرتبط بالحق الذي تدفع عنه الأتاوات وكانت الأتاوات قد تحملتها تلك المنشأة المستقرة أو هذا المقر الثابت ، فإن هذه الأتاوات تعتبر أنها نشأت في الدولة الكائنة فيها المنشأة المستقرة أو المقر الثابت .

٥ - إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الأتاوات والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الأتاوات فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفع عنها المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الأتاوات والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة ، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرا فقط . وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة بمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية ."

المادة الثانيــة

تضاف إلى الفقرة الأولى من البند رقم (أ-١) من المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية المشار إليها عبارة "المادة (١٠) و" مباشرة بعد عبارة " بالنسبة للدخل المنصوص عليه في" .

المادة الثالثــة

تضاف إلى الاتفاقية مباشرة بعد المادة (٢١) "موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي" مادة جديدة برقم (٢١ أ) نصها الآتي :

" المادة الحادية والعشرون (أ)

تبادل المعلومات

١ - تقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بتبادل المعلومات بالقدر اللازم لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تنفيذ القوانين الداخلية للدولتين المتعاقدتين المتعلقة بالضرائب من كل نوع وفئة المفروضة نيابة عن الدولتين المتعاقدتين أو عن سلطتيهما المحليتين وذلك في الحدود التي لا تخالف فيها هذه الضرائب أحكام الاتفاقية . ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بأحكام المادتين (١) و(٢) .

٢ - تعامل أي معلومات استلمت بموجب الفقرة (١) من قبل أي دولة متعاقدة كمعلومات سرية أسوة بالمعلومات التي يتم الحصول عليها وفقا للقوانين الداخلية لهذه الدولة ويفضى بها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) المختصة بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو الاتهام أو تحديد الاستئنافات المتعلقة بالضرائب المشار إليها في الفقرة (١) ، أو بالمراقبة على هذه النشاطات . وعلى أولئك الأشخاص أو هذه السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط ، ولكن يجوز إفشاء سريتها عند نظر الدعاوى القضائية العمومية أمام المحاكم أو عند إصدار الأحكام القضائية . دون الإخلال بما سبق يجوز استخدام المعلومات التي تحصل عليها دولة متعاقدة لأغراض أخرى إذا كان هذا الاستخدام لهذه الأغراض يتم وفقا لقوانين كلتا الدولتين وبتخويل من السلطة المختصة في الدولة التي تقدم هذه المعلومات .

٣ - يجب على كل دولة متعاقدة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفير المعلومات وإمكانية حصول إدارتها الضريبية عليها ونقلها للطرف الآخر .

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرتين (١) و(٢) على أنهما تفرضان التزاما على الدولة المتعاقدة سواء :

أ - لاتخاذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لهذه الدولة أو للدولة المتعاقدة الأخرى .

ب - لتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو الإجراءات الإدارية المعتادة في هذه الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى .

ج - لتقديم معلومات تؤدي إلى إفشاء أسرار أي حرفة أو نشاط أو صناعة أو تجارة أو مهنة أو طريقة أو معلومات تجارية يكون إفشاء سرية أي منها متعارضا مع النظام العام .

٤- إذا طلبت معلومات من قبل دولة متعاقدة وفقا لهذه المادة ، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باتخاذ إجراءات جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة ، بالرغم من أن تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج مثل هذه المعلومات لأغراضها الضريبية ، ويخضع هذا الالتزام المتضمن في الجملة السابقة للقيود الواردة بالفقرة (٣) ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر هذه القيود على أنها تصرح لدولة متعاقدة الامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن ليست لها مصلحة محلية في هذه المعلومات .

٥ - لن تفسر أحكام الفقرة (٣) على أنها تسمح لأي دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم معلومات لمجرد أن هذه المعلومات يحتفظ بها مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو نائب أو شخص يتصرف في وكالة أو بصفته مؤتمنا أو بسبب أن لهذه المعلومات علاقة بمصالح الملكية في أحد الأشخاص . "

المادة الرابعة

١ - تخطر كل دولة متعاقدة الدولة المتعاقدة الأخرى باستكمال الإجراءات التي يتطلبها قانونها لنفاذ أحكام هذا الملحق ، ويدخل هذا الملحق حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم الأول من الشهر الذي يلي يوم استلام آخر هذين الإخطارين .

٢ - تسري المادتان (الأولى) و(الثانية) من هذا الملحق على المبالغ المدفوعة اعتبارا من اليوم الأول من شهر يناير في السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي يدخل فيها هذا الملحق حيز التنفيذ .

٣ - تسري المادة الثالثة من هذا الملحق على أي طلب لتبادل المعلومات التي ترتبط بأي سنة ميلادية أو فترة محاسبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة الميلادية التي تلي تاريخ دخول هذا الملحق حيز التنفيذ .

٤ - تبقى أحكام الملحق سارية طوال مدة سريان الاتفاقية .

إثباتا لما تقدم ، قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذا الملحق .

حرر في مدينة مسقط في يوم الأحد ١٦ من شهر جمادى الأولى ١٤٣٣هـ الموافق ٨ ابريل ٢٠١٢م من نسختين أصليتين متطابقتين باللغتين العربية والفرنسية لكل منهما حجية متساوية .

عن	عن
حكومة سلطنة عمان	حكومة الجمهورية الفرنسية
درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي	فرانك فرمولن
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية	القائم بالأعمال

AVENANT

À LA CONVENTION ENTRE

LE GOUVERNEMENT DU SULTANAT D'OMAN

ET
LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE

EN VUE D'ÉVITER LES DOUBLES IMPOSITIONS

Le Gouvernement du Sultanat d'Oman,
et
le Gouvernement de la République française,
Désireux de modifier la Convention entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Sultanat d'Oman en vue d'éviter les doubles impositions signée à Paris le 1er juin 1989 modifiée par l'avenant signé à Mascate le 22 octobre 1996 (ci-après dénommée « la Convention »),

Sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE 1ER

L'article 10 de la Convention est remplacé par le suivant :

« Article 10
Redevances

1. a) Les redevances provenant d'un Etat contractant et payées à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

   b) Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'Etat contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 7 pour cent du montant brut des redevances.

2. Le terme « redevances » employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les redevances une activité d'entreprise ou une profession indépendante par l'intermédiaire d'un établissement stable ou d'une base fixe qui y est situé et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 6 ou 12, suivant le cas, sont applicables.

4. Les redevances sont considérées comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est un résident de cet Etat ; toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable ou une base fixe pour lequel l'obligation donnant lieu au paiement des redevances a été contractée et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'Etat où l'établissement est situé.

5. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque Etat contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.»

ARTICLE 2

Au premier tiret du 1 du A du paragraphe I de l'article 19 de la Convention, les mots « à l'article 10, » sont insérés immédiatement après les mots « pour les revenus visés ».

ARTICLE 3

Le nouvel article 21 A suivant est inséré après l'article 21 (Fonctionnaires diplomatiques et consulaires) :

« Article 21 A

Echange de renseignements

1. Les autorités compétentes des Etats contractants échangent les renseignements vraisemblablement pertinents pour appliquer les dispositions de la présente Convention ou pour l'administration ou l'application de la législation interne relative aux impôts de toute nature ou dénomination perçus pour le compte des Etats contractants, ou de leurs collectivités locales, dans la mesure où

l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à la Convention. L'échange de renseignements n'est pas restreint par les articles 1 et 2.

2. Les renseignements reçus en vertu du paragraphe 1 par un Etat contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet Etat et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts mentionnés au paragraphe 1, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts, ou par le contrôle de ce qui précède. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins, elles peuvent révéler ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements. Nonobstant ce qui précède, les renseignements reçus par un État contractant peuvent être utilisés à d'autres fins lorsque cette possibilité résulte des lois des deux Etats et lorsque l'autorité compétente de l'Etat qui fournit les renseignements autorise cette utilisation.

3. Chaque État contractant doit prendre les mesures nécessaires afin de garantir la disponibilité des renseignements et la capacité de son administration fiscale à accéder à ces renseignements et à les transmettre à son homologue.

Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne peuvent pas être interprétées comme imposant à un Etat contractant l'obligation :

a) De prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre Etat contractant ;
b) De fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre Etat contractant ;
c) De fournir des renseignements qui révèleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

4. Si des renseignements sont demandés par un Etat contractant conformément au présent article, l'autre Etat contractant utilise les pouvoirs dont il dispose pour obtenir les renseignements demandés, même s'il n'en a pas besoin à ses propres fins fiscales ; l'obligation qui figure dans la phrase précédente est soumise aux limitations prévues au paragraphe 3 sauf si ces limitations sont susceptibles d'empêcher un Etat contractant de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci ne présentent pas d'intérêt pour lui dans le cadre national.

5. En aucun cas les dispositions du paragraphe 3 ne peuvent être interprétées comme permettant à un Etat contractant de refuser de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci sont détenus par une banque, un autre établissement financier, un mandataire ou une personne

agissant en tant qu'agent ou fiduciaire ou parce que ces renseignements se rattachent aux droits de propriété d'une personne. »

ARTICLE 4

1. Chacun des Etats contractants notifie à l'autre l'accomplissement des procédures requises par sa législation, en ce qui le concerne, pour la mise en œuvre des dispositions du présent Avenant ; le présent Avenant entre en vigueur le premier jour du mois suivant la date de réception de la dernière de ces notifications.

2. Les articles 1 et 2 du présent Avenant s'appliquent aux sommes payées à compter du premier janvier de l'année civile suivant immédiatement la date d'entrée en vigueur du présent Avenant.

3. L'article 3 du présent Avenant s'applique à toute demande de renseignements concernant toute année civile ou période comptable commençant à compter du premier janvier de l'année civile qui suit immédiatement la date d'entrée en vigueur du présent Avenant.

4. Le présent Avenant demeurera en vigueur aussi longtemps que la Convention demeurera en vigueur.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Avenant.

FAIT à Mascate, le 08 avril 2012, en deux exemplaires originaux, en langues française et arabe, les deux textes faisant également foi.

POUR LE GOUVERNEMENT DU SULTANAT D'OMAN	**POUR LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE**
Darwish bin Isma'eel bin Ali Al Balushi, Ministre chargé des affaires financières	Franck Vermeulen, Chargé d'affaires a.i.